# مذكرة مفاهيمية

## 1. الخلفية

يجمع المؤتمر الدولي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان(GANHRI) ، الذي يُعقد كل ثلاث سنوات، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون والتوافق بشأن الأولويات المشتركة في مجال حقوق الإنسان. ويُعقد المؤتمر بالتناوب بين الشبكات الإقليمية الأربع للتحالف، وتستضيفه إحدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في الشبكة الإقليمية . ويُعقد المؤتمر الدولي الخامس عشر 2026 في منطقة اسيا والمحيط الهادىء، ويستضيفه المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، بصفته عضواً في المنتدى الاسيوي الباسيفيك (APF) .

وستركز هذه الدورة على تدهور البيئة، بما في ذلك تغير المناخ، وتأثيره على حقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويعكس اختيار هذا الموضوع الحقيقة المتزايدة المتمثلة في أن تدهور البيئة، بما في ذلك تغير المناخ، يؤثر بشكل مباشر على حياة الناس وصحتهم ومنازلهم وسبل عيشهم وثقافاتهم ومجتمعاتهم في كل منطقة.

فالحرارة الشديدة، والفيضانات، والعواصف، والجفاف، وندرة المياه، والرياح العاتية، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وغيرها من أشكال التدهور البيئي، كلها عوامل تضع مجموعة واسعة من الحقوق تحت الضغط. كما أنها تسهم في النزوح والهجرة، لا سيما في الأماكن التي تتعرض فيها المنازل والأراضي وسبل العيش والوصول إلى الموارد الأساسية للتهديد.

ولا تتوزع هذه الآثار بالتساوي. فالأشخاص والمجتمعات المحلية التي تواجه بالفعل الفقر والتمييز والإقصاء أو النزوح غالبًا ما تكون الأكثر تعرضًا للأضرار البيئية، بما في ذلك تلك الناجمة عن تغير المناخ، والأقل قدرةً على التأثير في القرارات التي تمسهم. وقد يواجهون أيضًا عوائق أكبر في الوصول إلى المعلومات والمشاركة والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوصول المحدود إلى تنبؤات الطقس وأنظمة الإنذار المبكر والموارد المالية يقلل من قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع المخاطر المرتبطة بالمناخ.

Co-funded by the European Union
Co-funded by UNDP

وفي بعض المناطق والأقاليم، يتفاعل تغير المناخ أيضًا مع فقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات والأنشطة الاستخراجية والنزاعات والضغوط الأخرى، مما يضاعف آثاره على الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية، مع تفاقم الآثار على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

كما أن بعض الإجراءات العالمية المتعلقة بالمناخ قد أوجدت تحديات للمجتمعات المحلية. وفي حين أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة أمر ضروري لمعالجة أزمة المناخ، فإن زيادة الطلب على المعادن الحيوية اللازمة لانتقال الطاقة وتوسيع نطاق مشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق يمكن أن يضع ضغطاً كبيراً على أنظمة المياه المحلية، والتنوع البيولوجي، وحقوق المجتمعات المحلية المتضررة. ولذلك، فإن الانتقال العادل يتطلب تصميم وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان والعمل والبيئة، مع مشاركة مجدية من المجتمعات المحلية المتضررة وتوزيع عادل للفوائد.

وتضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بصفتها مؤسسات مستقلة أنشئت وفقاً لمبادئ باريس، بدور حاسم في ضمان أن تستند الإجراءات البيئية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالمناخ، إلى حقوق الإنسان. ومن خلال ولاياتها المتمثلة في الرصد وتقديم المشورة والتحقيق وإعداد التقارير والتفاعل مع أصحاب الحقوق ودعم الوصول إلى سبل الانتصاف، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تساعد في ضمان أن تكون القوانين والسياسات والتدابير البيئية شاملة وخاضعة للمساءلة ومتسقة مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال المشاركة الفعالة وعدم التمييز والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة.

## 2. الأساس المنطقي: لماذا هذا المؤتمر، ولماذا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولماذا الآن؟

يتوافق المؤتمر بشكل وثيق مع الخطة الاستراتيجية للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) للفترة 2023–2027، التي تحدد تغير المناخ وحقوق الإنسان كإحدى الأولويات المواضيعية للشبكة، وسيوفر فرصة لترجمة هذه الأولويات الاستراتيجية المترابطة إلى إجراءات عملية من جانب المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز تنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

يتفاقم تغير المناخ في وقت يتعرض فيه النظام الدولي لضغوط شديدة. فقد أصبحت آثاره أكثر حدة ووضوحاً، في حين يتعرض التعاون العالمي لضغوط متزايدة بسبب التوترات الجيوسياسية، والصراعات، وانعدام الأمن الاقتصادي، والأولويات السياسية المتنافسة قصيرة الأجل. وفي هذا السياق، سيؤكد المؤتمر مجدداً على أهمية التعاون المتعدد الأطراف المستدام والإجراءات المتعلقة بالمناخ القائمة على أفضل ما توصلت إليه العلوم المتاحة والتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان.

وتعترف العمليات البيئية الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ، بشكل متزايد بأن الإجراءات البيئية الفعالة يجب أن تستند إلى حقوق الإنسان. ويطرح تنفيذ اتفاقية باريس، والمساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، وخطط التكيف، وخطط التحول في مجال الطاقة، وأطر التنوع البيولوجي، وغيرها من القوانين والسياسات البيئية، أسئلة جوهرية حول حقوق الإنسان.

وقد أدت التطورات القانونية والسياسية الأخيرة إلى مزيد من توضيح الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان في تغير المناخ. وقد ساهم الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ في توضيح التزامات الدول بموجب القانون الدولي في معالجة تغير المناخ وحماية النظام المناخي. وفي اعتراف هام بالصلة بين حماية البيئة وحقوق الإنسان، أكدت المحكمة أن البيئة النظيفة والصحية والمستدامة هي شرط مسبق للتمتع بالعديد من حقوق الإنسان، وأن حق الإنسان في التمتع بمثل هذه البيئة هو حق متأصل في التمتع بحقوق الإنسان الأخرى وضروري له. ورحبت الجمعية العامة بالرأي الاستشاري في قرارها 263/80 المؤرخ 20 مايو 2026. كما اعترفت المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان والآليات الدولية بشكل متزايد بالصلات بين الأضرار البيئية، بما في ذلك تغير المناخ، والتمتع بحقوق الإنسان.[1] وتخلق هذه التطورات فرصاً جديدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لإدخال الخبرة المستقلة في مجال حقوق الإنسان في عملية صنع القرار المتعلقة بالمناخ.

وتعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالفعل على معالجة هذه القضايا بطرق ملموسة ومبتكرة. ففي مختلف المناطق، أجرت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحقيقات وطنية بشأن آثار الأضرار البيئية، بما في ذلك تغير المناخ، على حقوق الإنسان؛ وراقبت بشكل مستقل امتثال الدول لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛ وقدمت المشورة للحكومات بشأن السياسات البيئية؛ وتواصلت مع المجتمعات المحلية والشركات المتضررة؛ ودعمت المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية؛ وساهمت في الدعاوى القضائية والعمليات الدولية المتعلقة بالمناخ وحقوق الإنسان؛ وعززت المساءلة والوصول إلى سبل الانتصاف في الحالات التي تأثرت فيها الحقوق سلبًا.

ويستند هذا المؤتمر أيضًا إلى الدور القيادي المتنامي لشبكة GANHRI في مجال تغير المناخ وحقوق الإنسان. ففي عام 2020، اعتمد المؤتمر السنوي لشبكة GANHRI بيان نتائج توافقي حول حقوق الإنسان وتغير المناخ، حدد الالتزامات والأولويات لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، عززت شبكة GANHRI هذا العمل من خلال «مجموعة شبكة GANHRI المعنية بحقوق الإنسان وتغير المناخ»، والتبادل بين الأقران في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمشاركة في العمليات الدولية المتعلقة بالمناخ. وبصفتها مراقبًا معتمدًا لدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، دعمت شبكة GANHRI مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات مؤتمر الأطراف (COP) ونسقت مساهمات هذه المؤسسات، بما في ذلك في «التقييم العالمي» بموجب اتفاقية باريس.

وسيُعقد المؤتمر عقب الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر الأطراف (COP31)، وسيوفر أيضًا فرصة لربط الالتزامات الدولية المتعلقة بالمناخ بتنفيذها على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك من خلال المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، وخطط التكيف، والاستجابات للخسائر والأضرار.

---

[1] انظر، من بين مصادر أخرى، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القرار المتعلق بتغير المناخ وحقوق الإنسان في أفريقيا، ACHPR/Res.342(LVIII)2016، 20 أبريل 2016؛ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، «حالة الطوارئ المناخية وحقوق الإنسان»، الرأي الاستشاري OC-32/25 المؤرخ 29 مايو 2025؛ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية « Verein KlimaSeniorinnen Schweiz وآخرون ضد سويسرا» [اللجنة الكبرى]، الطلب رقم 20/53600، الحكم الصادر في 9 أبريل 2024؛ والمحكمة الدولية لقانون البحار، طلب إبداء رأي استشاري مقدم من لجنة الدول الجزرية الصغيرة بشأن تغير المناخ والقانون الدولي، الرأي الاستشاري الصادر في 21 مايو 2024. انظر أيضًا قرار مجلس حقوق الإنسان 25/59، A/HRC/RES/59/25 (2025).

من خلال الشراكة الثلاثية بين التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) ومفوضية الأمم المتحدة السامّة لحقوق الإنسان (OHCHR) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تم تطوير المزيد من الأدوات وتعزيز التعاون لدعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الحوكمة البيئية. ويشمل ذلك العمل على دعم رصد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، ومساعدة المؤسسات على تقييم التنفيذ الوطني وتعزيز المساءلة.

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أصدر التحالف GANHRI أيضًا «إرشادات عملية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن معالجة قضايا حقوق الإنسان وتغير المناخ».

بالإضافة إلى ذلك، طوال عام 2026، يجري التحالف GANHRI، بالتعاون مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ وبدعم من شبكاتها الإقليمية، مشاورات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق بشأن عملها الرامي إلى تعزيز التشريعات المتعلقة بالمناخ القائمة على حقوق الإنسان. وسيتم إطلاق التقرير الناتج عن ذلك خلال المؤتمر بحضور المقرر الخاص.

وفي عمّان، الأردن، سيوفر المؤتمر فرصة مهمة لربط المناقشات العالمية حول حقوق الإنسان والبيئة، بما في ذلك تغير المناخ، بالواقع الإقليمي. ويهدف المؤتمر إلى ترسيخ مكانة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كجهات فاعلة أساسية في ضمان أن تحمي الإجراءات البيئية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالمناخ، كل من البشر والكوكب.

تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بموقع فريد يتيح لها ترجمة المعايير الدولية إلى ممارسات وطنية. وتسمح ولاياتها لها بالعمل في مجالات القانون، والسياسات، والرصد، والتثقيف، وتلقي الشكاوى، وتقديم المشورة، والمشاركة العامة. ويمكنها دعم الحكومات والبرلمانات مع الحفاظ على استقلاليتها، كما يمكنها إدخال تجارب المجتمعات المتضررة في عملية صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي.

سيوفر المؤتمر مساحة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكاتها الإقليمية لتبادل الدروس المستفادة، وتحديد الثغرات، وتعزيز التعاون، مع تمكين الشركاء في الوقت نفسه من فهم ودعم دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل أفضل في تعزيز الإجراءات البيئية القائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالمناخ.

## 3. الأهداف

يتمثل الهدف العام للمؤتمر في تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دفع الاستجابات القائمة على حقوق الإنسان للتدهور البيئي، بما في ذلك تغير المناخ، وآثاره.

أما الأهداف المحددة فهي:

- تعميق فهم الآثار المترتبة على تدهور البيئة، بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وعدم المساواة والهجرة والنزوح، على حقوق الإنسان.
- تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تقديم المشورة ورصد ودعم تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج البيئية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان واستنادا إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة.
- دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع المجتمعات المتضررة، والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، والأفراد والجماعات المعرضة لخطر متزايد.
- تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل أقوى في العمليات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة والتنمية.
- المساهمة في إصدار إعلان نتائج استشرافي يحدد الأولويات المشتركة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

## 4. مجالات التركيز الرئيسية

بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق مع أعضاء شبكة المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) في جميع المناطق، سيركز المؤتمر على المجالات الرئيسية التالية:

الحوكمة البيئية القائمة على حقوق الإنسان: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم المشورة للحكومات والبرلمانات بشأن التشريعات المتعلقة بالمناخ، وخطط التكيف والتخفيف، والخسائر والأضرار، وأطر التمويل المناخي العادل التي تستجيب لظروف جميع البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى المعرضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ، وسياسات الحد من الكوارث والمخاطر، واللوائح البيئية، وأطر الانتقال العادل، واستراتيجيات التنمية. ويشمل ذلك تعزيز الوصول إلى المعلومات، والمشاركة الفعالة والهادفة للمجتمعات المتضررة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة، والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة في الحالات التي تتأثر فيها الحقوق سلبًا. وستتضمن إحدى الجلسات أيضًا إطلاق تقرير مشترك مع المقرر الخاص المعني بتغير المناخ حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتشريعات المتعلقة بالمناخ القائمة على حقوق الإنسان.

المساواة وعدم التمييز والعدالة البيئية: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد الآثار غير المتناسبة ومعالجتها، وتعزيز المساواة، ودعم السياسات المناخية التي تستجيب لحقوق واحتياجات الأشخاص الأكثر تضرراً، بمن فيهم الأشخاص الذين يتعرضون لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز. ويشمل ذلك تعزيز الإنصاف بين الأجيال، ومشاركة الشباب، واتخاذ القرارات الشاملة والمتاحة للجميع، والوصول إلى المعلومات البيئية، والتمكين القانوني، وسبل الانتصاف الفعالة للأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان جراء تغير المناخ، ودعم بيئات آمنة ومواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في مجالات المناخ،

والأراضي، والبيئة، والموارد الطبيعية، بالاستناد إلى الالتزامات الواردة في إعلان مراكش.

الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي والتلوث وتدهور البيئة: الروابط بين تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية والتلوث وتدهور الأراضي وندرة المياه؛ والطرق التي يمكن أن يؤدي بها النزاع المسلح إلى تفاقم الأضرار البيئية والمتعلقة بالمناخ؛ ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد الأضرار البيئية، بما في ذلك من خلال الاستخدام المناسب للتكنولوجيات الرقمية، ودعم الحوكمة البيئية القائمة على حقوق الإنسان.

تنقل البشر: الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان للهجرة المرتبطة بالمناخ، والتشريد، وإعادة التوطين المخطط لها، وأشكال أخرى من تنقل البشر، بما في ذلك التشريد المرتبط بالمناخ (الداخلي وعبر الحدود)، وحماية الأشخاص غير القادرين على التنقل أو الذين يختارون عدم التنقل في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ. وسيُولي اهتمام خاص لضمان حصول المهاجرين والمشردين على الخدمات الأساسية والحماية الفعالة في حالات الكوارث والطوارئ المرتبطة بالمناخ.

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمشاركة الدولية: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز السلوك المسؤول للأعمال التجارية، والاجتهاد الواجب في مجال حقوق الإنسان، والمساءلة، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويشمل ذلك معالجة المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان المرتبطة بمشاريع الاستثمار المتعلقة بالمناخ، وتعزيز دعم القطاع الخاص للتكيف مع تغير المناخ، وتأثيرات عملية الانتقال على العمال وسبل العيش والفئات المعرضة لمخاطر متزايدة. كما يشمل الفرص المتاحة لتعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع مجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، وآليات حقوق الإنسان الإقليمية، والعمليات البيئية الإقليمية، وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وعمليات التنوع البيولوجي، وآليات التنمية المستدامة.

## 5. النتائج المتوقعة

من المتوقع أن يسفر المؤتمر عن ما يلي:

- تعزيز فهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشركائها لتأثيرات تدهور البيئة، بما في ذلك تغير المناخ، على حقوق الإنسان، وتحديد نُهج عملية تتيح لهذه المؤسسات الرصد وتقديم المشورة والإبلاغ ودعم المساءلة فيما يتعلق بتدهور البيئة، بما في ذلك تغير المناخ، وحقوق الإنسان.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية التابعة للشبكة العالمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك تعزيز المشاركة في العمليات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة.

- اعتماد إعلان ختامي يحدد الأولويات المشتركة والالتزامات العملية لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال البيئة، بما في ذلك تغير المناخ، وحقوق الإنسان.

## 6. المشاركون

سيجمع المؤتمر ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع المناطق، والشبكات الإقليمية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، ووكالات وآليات الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، والخبراء البيئيين، والمؤسسات الأكاديمية، وشركاء التنمية، وممثلي المجتمعات المحلية المتأثرة بشكل مباشر بالتدهور البيئي، بما في ذلك تغير المناخ، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

## 7. إعلان النتائج

سيُختتم المؤتمر باعتماد إعلان ختامي. وسيوفر هذا الإعلان إطاراً مشتركاً لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومتابعتها في مجالات البيئة وتغير المناخ وحقوق الإنسان.

ومن المتوقع أن يتناول الإعلان دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز الإجراءات البيئية القائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بتغير المناخ، من خلال الرصد، وتقديم المشورة، وإعداد التقارير، والتفاعل مع المجتمعات المتضررة، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، وتعزيز المساواة وعدم التمييز، ودعم الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف، والتفاعل مع الآليات الدولية والإقليمية.

## 8. الخاتمة

يعيد تغير المناخ تشكيل المشهد الحقوقي ويتطلب استجابات عاجلة ومنسقة وقائمة على حقوق الإنسان. وتضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدور حيوي في ضمان ألا تكون الإجراءات البيئية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالمناخ، طموحة فحسب، بل أن تكون أيضًا عادلة وشاملة وقائمة على حقوق الإنسان.

من خلال عقد المؤتمر الدولي الخامس عشر للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) في عمّان، الأردن، سيوفر المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان، بالتعاون مع التحالف GANHRI ومفوضية الأمم المتحدة السامّة لحقوق الإنسان (OHCHR) وبتمويل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والاتحاد الأوروبي (EU)، منصة عالمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشركائها لتعزيز التعاون وتبادل الممارسات وتحديد الجيل القادم من إجراءات المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان في مجالات البيئة وتغير المناخ وحقوق الإنسان.